رؤية جديدة من داخل لبنان .

يعاني لبنان من مشاكل عديدة: دستورية، أمنية، طائفية، مؤسساتية، إقتصادية، إعلامية وسياسية. الحكم الحالي لا يتمتع بثقة شعبية ولا بمصداقية دولية. فرئيس الجمهورية مرتهن للحكم السوري أكثر مما هو مطلوب منه. لا يفكر ولا يتصرف إلا من خلال المصلحة السورية البحتة التي لا يمكن في أي حال من الأحوال ان تكون في صالح لبنان. آميل لحود زمن قيادته للجيش اللبناني، كان يرفع تقاريره السرية إلى حافظ الأسد مباشرة في دمشق، ناقلا اليه كل تحركات واقوال قيادة وضباط جيشه، وعمل رقيبا لدى السوريين على جميع الاتصالات التي كانت تجري بين الرئيسين الياس الهراوي ورفيق الحريري. وبعمله هذا ربط مصلحة الجيش اللبناني وسياسة البلد بالهيمنة السورية المطلقة. وبناء على خدماته أصبح رئيسا للجمهورية. أول عمل قام به، هو ذلك الخطاب القسم الشهير الذي طالب من خلاله باضعاف كل السياسيين في لبنان متهما اياهم بالفساد والرشوة وبالعمل على إطالة الحرب. وخنق كل الأحزاب بخاصة تلك التي تطالب بالانسحاب السوري من لبنان. قام بتوزيع المناصب الحكومية على أفراد عائلته، وادخال البعض منهم في الحقول النيابية والقضائية. لأن بوده ان يعمل من لبنان نظاما عسكريا ديكتاتوريا مطابقا للنظام السوري ولكل الأنظمة العربية الأخرى. وهكذا تم ربطه ومن العنق في الزجاجة السورية، التي رفض الخروج من عنقها، بل راح يغذيها ويقويها باقامة جهاز مخابرات مرتبط بمكتبه فقط، لقمع كل الأصوات المعارضة، ولخنق الحريات العامة. وفرض حالة استثنائية دائمة في لبنان تقوم على إعلان حالة الطوارىء نسبة إلى المقاومة وتحرير فلسطين واستعادة الأراضي العربية المحتلة.

دستوريا: يحكم لبنان بعد اتفاق الطائف من ثلاثة رؤوس: رئيس الجمهورية، رئيس المجلس النيابي ورئيس مجلس الوزراء. واتفاق الطائف شلح رئيس الجمهورية كل صلاحياته، وأعطاها لمجلس الوزراء مجتمعا. وهذا الحكم الثلاثي أضعف القرار اللبناني وأفقده معنوياته، فلكل رئيس تطلعاته المختلفة عن رأي الآخرين، وهكذا أصبحت الدولة اللبنانية تدور في حلقة مفرغة تعطلت فيها الأحكام الدستورية من سلك التعينات، وسلك القضاء، وكل مؤسسات الدولة، وراح الصراع المذهبي يتحكم في كل شيء. وهذا ما كانت سورية تنوي عمله في بلادنا، فجعلت الحكم فيه ألعوبة بيد الطوائف والمذاهب بعد أن قلبت المعادلة وراحت تقوي البعض على البعض الآخر.

أمنيا: الأمن في لبنان هش من الناحية الدستورية التي عرف بها سابقا، من (ناحية) القضاء اللبناني النزيه، ومجلس النواب والاحكام الاشتراعية التي كانت سائدة في الماضي. فحالات الطوارىء موجودة دائما، ولا أحد يستطيع التحرك الأمني، إلا من خلال جهاز المخابرات اللبنانية التابع لآميل لحود مباشرة، والموجود تحت السقف السوري المرصوص. وأيضا هناك تحركات أمنية لعناصر مخابراتية من حزب الله في أماكن تواجدها. اما الأمن العادي فهو مربوط أيضا بقرار مدير عام الأمن العام الذي بدوره يخضع للآلة المخابراتية السورية. والصورة الأمنية في لبنان تضع المحامي الياس المر وزير الداخلية في الواجهة انما من دون صلاحيات.

طائفيا: يحرص آميل لحود على تشليح أبناء الطائفة المارونية كل المناصب المهمة محطما كل الأعراف التي كانت سائدة في السابق. اذ أعطى قيادة الحرس الجمهوري إلى الطائفة السنية، ومدير عام الأمن العام، ورئيس مكتب قائد الجيش إلى الطائفة الشيعية. مع العلم ان كل الزعامات والقيادات الاسلامية تحارب في سبيل حقوق أبنائها.

يتطلع آميل لحود الى الأمور من منظار انه ابن مؤسسة عسكرية علمانية لا تمت الى الطائفية بصلة. ومن هنا راح يوزع مناصب أبناء طائفته على باقي الطوائف، راسما لنفسه صورة البطل الذي يفكر في مصلحة لبنان. انما في الحقيقة، يقدم هذه التنازلات لنيل رضى المحتل السوري عسى أن تبقى الظروف كما هي ويمدد له كما لسلفه، الذي أصبح مكشوفا وعلى الملأ ان تحركات هذا الرئيس تتم في قهر أبناء طائفته، وذلك باعطائهم مناصب وزارية فارغة ووظائف تافهة لا قيمة لها في التراتبية. والأنكى من كل ذلك قام بمحاربة ضباط الجيش اللبناني اذ طير لهم ٢٠ بالمئة من معاشاتهم خدمة لمبدأ التقشف، ثم راح يحدد نسب التعويضات مجمدا البعض منها ومؤجلا البعض الآخر. وعندما رفع الضباط الشكاوى قائلين: لماذا هذا التقشف يسري علينا فقط، وليس في كل مؤسسات الدولة؟. كان الرد من مخابرات الجيش التي قامت بتطيير معظم الضباط الى مراكز ومهمات سيئة جدا.

الصراع الطائفي في لبنان يدور حاليا بين السنة والشيعة. فهناك هجمة شيعية كبيرة جدا في اتجاه كل مؤسسات الدولة في حقول: الجيش، التربية والتعليم، الجمارك، المرافىء، الكهرباء والنقل العام.

مؤسساتيا: تعود المؤسسات في دولتنا الى زمن العثمانيين، أي التعتير هو سيد الموقف، وأكثرية الموظفين وصلت مراكزها من باب المحسوبيات وليس الكفاءة. ومن شدة الصراعات المذهبية بقيت هذه المؤسسات كما هي، أي متخلفة ولا تمت الى روح العصر بصلة، بل راحت تتقوقع في أفكارها البدائية معتمدة على البيروقراطية في كل أشكالها وألوانها، ضاربة في عرض الحائط كل التطورات والتكنولوجيا الحديثة على طرأت على تفعيل وتنظيم هذه المؤسسات وجعلها حقيقة في خدمة المواطن. فالتوزيع المذهبي في لبنان لا يعتمد مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب.

إقتصاديا: يقوم الإقتصاد اللبناني على الحالة الفردية لأبنائه، التي بدورها بدورها العقل المحرك لهذا الإقتصاد، سرية المصارف وحريتها، كل أنواع الاستيراد، جلب الرساميل العربية والأجنبية، الاستثمار في كل حقوله، انتشار اللبنانيين في كل أصقاع الأرض، ثقافة التاجر اللبناني وعالميته، ترؤس اللبناني لقطاعات مهمة وعالمية في حقول التجارة والاقتصاد في العالم. كل هذه الأمور تجعل من إقتصادنا ثروة مهمة، في هذه الأيام السوداء، النظرة الى الإقتصاد اللبناني تعلوها كآبة حزينة. ذلك ان المخطط الدولي لهذا البلد سيقوم بنقل كل الصناعات الخفيفة والثقيلة الى قلب سورية وجعل لبنان مركزا للسياحة والترانزيت والتجارة، هذا بعد أن دخلنا في الشراكة الأوروبية عبر شروط جيدة وقاسية في آن واحد مثل: فرض ضريبة القيمة المضافة T. V. A. على كل الكماليات بأنواعها. الذهاب نحو خصخصة الكهرباء والهاتف والماء، إلزام الوزراء نعم الوزراء والنواب والسياسيين بدفع كل ما عليهم من رسوم الكهرباء والماء والبلديات، وأيضا تحصيل الرسوم والفواتير نفسها من حزب الله وحركة أمل ومن كل المناطق الشيعية في لبنان، هذا بعد أن ألغت الحكومة اللبنانية بموافقة المجلس النيابي كل الوكالات الحصرية للتجار اللبنانيين، وبفتح هذا الباب أمام كل التجار وأصحاب الوكالات في العالم.

لا خوف على الإقتصاد اللبناني بشكل عام، لأن بنية هذا الإقتصاد متينة ومبنية على الكفاءة العالية والخبرة العالمية، والتاجر اللبناني في الواقع يعتبر من أفضل العقول التجارية في المنطقة العربية والشرق أوسطية لا بل يتخطاها الى كل العالم، هذا اذا ترك للرئيس رفيق الحريري أن يتدبر هذا الموضوع الإقتصادي والمالي ويقوم بربطه بالإقتصاد العالمي الحر وبحركة التجارة الدولية.

إعلاميا: قصة الإعلام في بلادنا قديمة العهد وتعود الى بداية الخمسينات وما بعدها اذ كان الإعلام اللبناني منبرا للحرية والمعلومات في واحة من الديكتاتوريات العربية التي راحت ومنذ ذلك الزمن تخرس كل الأصوات المعارضة بحجج مختلفة، ذلك للحفاظ على الأمن وعلى حرية التمتع بحكم البلابالحديد والنارورجال المخابرات. وحده الإعلام اللبناني وقف بالمرصاد، وكان سيد الساحة الذي سلط الأضواء على ما يجري في داخل الدول العربية المتخلفة من قمع للحريات وسحق للعدالة. في كل الحكومات اللبنانية ومنذ عهد الإستقلال، كانت العلاقة بين الدولة والسلطة الرابعة تعلو وتهبط حسب ظروف البلد. وكثير من الصحافيين اللبنانيين الكبار أودعوا السجن بتهم عديدة منها: فضح الأنظمة العربية، التدخل المباشر في القضايا الداخلية للأشقاء العرب وأيضا بفضح أساليب وأدوار الدولة اللبنانية نفسها.

لا وجود للبنان من دون حرية إعلامية كاملة وغير منقوصة. الإعلام هو الرئة التي نتنفس من خلالها، فقد دفعنا ثمنا باهظا ودما غاليا من أجل إبقاء هذا الصرح الهام واضح المعالم عنيد الرأي، عالي الجبين. حاولت كثيرا الحكومات المتعاقبة بعد إتفاق الطائف، أن تحد من حرية هذا الإعلام وأن تكبله بقرارات بدائية مأخودة عن المحتل السوري والأشقاء العرب، فلم ولن تفلح، بخاصة ان الوزير الحالي للإعلام الأستاذ غازي العريضي، إعلامي قديم، متمرس في مهنته، وله باع طويل في الحفاظ على الحريات الإعلامية الهامة في لبنان، لن يقبل تحت أي ضغط من الضغوط الحد من هذه الحريات أبدا، ذلك تحت طائلة الإستقالة وفضح كل الرؤوس العفنة التي تنادي بربط الإعلام اللبناني بالسقف العربي المهترىء. حاولت الحكومة مجددا التدخل في وسائل الإعلام ذلك عن طريق قسم الإعلانات، فدخلت في حرب ضروس مع كل الإعلانيين اللبنانيين، الذين بدورهم العقول الخلاقة لكل شركات الإعلانات في منطقة الشرق الأوسط، بخاصة لما يتمتع هذا الإعلاني اللبناني من أفكار عالمية مقرونة بدراسات عالية، وثقافة واسعة، ومنهجية جديدة تعتمد أسلوب التسويق الدولي، ففشلت أيضا، لن تستطيع أي حكومة أن تنال من حرية الإعلام في لبنان، وعندما حاول المحتل السوري خنق الإعلام اللبناني وقام بتفجير مكاتبه، إنتقل هذا الإعلام الى أوروبا وراح يعري هذا المحتل حتى من ثيابه الداخلية.

سياسيا: تقوم السياسة في لبنان هذه الأيام السوداء على النظرة السورية البحتةللأوضاع العالمية. الحكم الحالي أوقع لبنان من حيث يدري أو لا يدري بالقضايا العربية الفاشلة أساسا، التي تعود في ياريخها النضالي الى زمن الفترة الستالينية التي كان يمارس فيها التشدد والبطش وتزوير الحقائق. الأفكار السورية يحركها حزب البعث الحاكم الذي يستمد في حكمه على قتل البشر وخنق كافة الحريات، ومخاطبة العقل العالمي بروح بدائية بعيدة عن الواقع الجديد، لذلك نحن في لبنان نؤيد حركة طالبان، نأسف للضحايا الأفغانية المسالمة، نستهجن الحصار الأميركي الغاشم على العراق، ونذهب في تأييدنا الى كل المجموعات الإسلامية الأصولية المتطرفة في التشدد الديني مثل: الفيليبين، الصومال، الباكستان، اليمن، السودان، الجزائر، الهند وأندونيسيا. وخاصة نحن في لبنان في الخندق الأمامي للإنتفاضة الفلسطينية وعلى رأسها حماس والجهاد الإسلامي. هذه هي سياسة لبنان الرسمي حاليا. بمعنى آخر لبنان ضد الولايات المتحدة الأميركية، وكل أشكال الإستعمار وألوانه، والحداثة العالمية، والتكنولوجيا الحديثة وتبادل الثقافات وكل أنواع التطور الذي غير المفاهيم في العالم. هذا هو العقل السوري ومنه يستمد لبنان سياسته الحالية.

يوجد في لبنان عصابات مسلحة حتى الأسنان، تقوم بنشر دعواتها الأصولية التي تدعو من خلالها الى قتل الكفار والمشركين ومحاربة كل العالم الغربي الفاسد والملحد. وأيضا لدينا عصبة الأنصار، وهي كوادر فلسطينية أصولية تدعو لنفس الدعوات، وتطالب بتغيير معالم الدولة اللبنانية. هذا يحصل تحت عيون رجال المخابرات وتحت سقف الإحتلال السوري.

بعد أحداث ١١ أيلول لم تقم الدولة اللبنانية بأي عمل ملفت بشأن هذه الأوضاع الشاذة، بل نراها تسارع الى نفي التقارير الصادرة هنا وهناك والتي تقول ان في لبنان أصولية إسلامية خطيرة مرتبطة بمنظمات إرهابية في أنحاء العالم. لماذا لا تذهب دولتنا العزيزة الى أحياء مدينة طرابلس وعكار والضنية والى مخيمات البداوي وعين الحلوة، فهناك مراكز التدريب والتجمعات الأصولية التي تخرج القتلة والسفاحين وتروج المخدرات وتحلل اللواط؟.

يقول الرئيس رفيق الحريري ان لبنان يعاني من الإرهاب أكثر بكثير من دول عديدة. وهو يحاول أن يجنب البلد كل الأخطار المحيطة به واضعا كل إمكانياته الإقتصادية والمالية والدولية على المحك. وهو يعمل وحيدا وبين السيوف: سيف آميل لحود، سيف حزب الله، سيف الإحتلال السوري، سيق الطائفة الشيعية بكل أركانها وسيف الأصولية الإسلامية.

سيعاني لبنان من وحدة قاتلة إذا استمر سائرا في الركب السوري بخاصة ان أميركا أرسلت إشارات جدية للمملكة العربية السعودية تحثها على طرح مبادرات جديدة للسلام في المنطقة، وعلى العرب كل العرب العمل ضمن هذه المبادرات التي تقوم أساسا في الحفاظ على أمن وسلام إسرائيل.

نأمل أن يفهم لبنان والحكم الحالي فيه على وجه الخصوص هذه الإشارات الأميركية الجديدة، التي ستجلب معها كل الأمان والطمأنينة والعيش السعيد، أو بوادر حديثة للموت البطيء.

هنيبعل

مركز سدني لحزب حراس الأرز